

### جلسة الوداع... بانتظار الانتخابات المحلية

## محافظ دمشق لـ«الوطن»: إلغاء تفويضات الصلاحيات الممنوحة سابقاً «إجراء مؤقت» وتم البدء بعودتها

إفادي بك الشريف

في الوقت الذي أصدر فيه محافظ دمشق محمد طارق كريشاني تعميماً إلى كل مديريات وولايات القطاع البلدي والأمانة العامة والخدمات الفنية ودار الكرامة والأجهزة المحلية والمركزية كافة، بإلغاء كل التفويضات السابقة على أن يوقع البريد من قبله شخصياً، أسدل مجلس محافظة دمشق الستار عن آخر جلساته للدورة الرابعة، على أن تستعد المحافظة خلال الفترة القادمة لانتخابات مجالس الإدارة المحلية.

وأكد المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن إلغاء التفويضات بالصلاحيات وإجراء مؤقت اتخذ ليوم واحد فقط، وتم البدء بعودتها بناء على ما يتقدم به «المديرون المعنويون».

وبالعودة إلى جلسة المحافظة، كان ينتظر منها أن تكون «تاريخية» بمدخلات تعميمها، وخاصة أنها ترتبط بالحقوق والتأمين لكن التحصير التركيز على بعض المدخلات، مع تقليص فترة الجلسة لتنتهي عند الثانية عشرة ظهراً، تبعها على الفور لقاء المحافظ مع المواطنين بحضور أعضاء المكتب التنفيذي ومجلس المحافظة.

عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور نفى لـ«الوطن» ما أشيع عن صدور قرار من المحافظة بالموافقة على تخصيص سيارات الأجرة «التكسي» بـ٢٠ ليتر من مادة البنزين كل يومين لثلاثة التي تقوم بتزويد نظام السجى بي إس، مؤكداً أن مجلس المحافظة وافق على توصية بهذا الأمر، والقرار النهائي يعود لوزارة النفط.

هذا ووافق المجلس على توصية بتخصيص نسبة لبيع مادة البنزين بسعر التكلفة (الجر) في كل المحطات بالمحافظة بعد أن أصبحت تعينة البنزين بسعر التكلفة على نظام الرسائل، إضافة إلى الموافقة على

توصية بتزويد فعاليات الاقتصادية التي تستخدم مادة الغاز الصناعي بالكميات المحددة لها ضمن الدقة الزمنية المعتمدة، والعمل على تنشيط القطاع الزراعي ودعم مربي الثروة الحيوانية والمزارعين بالأغلاف والأدوية وخاصة مربي النابن في الساق، طمأنت نقابة الصيادلة بمعالجة مسألة نقص حليب الأطفال خلال الفترة الماضية، حيث كشف فراس الكردي مندوب فرع دمشق لنقابة الصيادلة خلال جلسة المحافظة عن استيراد كميات كافية وجيدة من المادة، على أن تضخ في السوق خلال الفترة القريبة القادمة.

وأكد الكردي متابعة النقابة لأي شكوى واردة، مبيناً أن أي نشرة أسعار دوائية المحافظة وافق على توصية بهذا الأمر، ألف صنف دوائي.

وحول مدخلات أعضاء المجلس باختلاف الأسرار بين الصيدليات، قال الكردي: إن ٩٠ بالمئة من صيديات دمشق تمتلك برامج حساسية، مضافاً بالقول: يلطلب المواطن فاتورة للأدوية.

من جهته نفى مدير فرع محروقات دمشق أيمن حسن أي تخفيض الكميات المسلمة لقطاع التربية، مؤكداً أنه يتم تحديد الاحتياجات وتنفيذ المخصصات وفق الكميات المتاحة، وأكد حسن العمل على معالجة الإزدحام في كازية حاميش وذلك بالتنسيق مع فرع المرور، مع تأكيد انخفاض الإزدحام على عدد من الكازيات بعد تغيير الآلية لتعبئة البنزين بسعر التكلفة لتصبح عبر «الرسائل» وذلك حسب تأكيد أعضاء في مجلس محافظة دمشق.

هذا وأكد مدير مكتب الدفن في دمشق فراس إبراهيم أن مقبرة عذرا تم استلامها منذ الشهر، وخلال أيام قليلة سيتم تخصيصها ووضعها في الخدمة والدفن فيها وفق الأصول، علماً أنه تتضمن ٤ آلاف قبر على

إبراهيم أن يتم استكمال بعض النواص. بينما تساءلت إحدى أعضاء مجلس المحافظة: أين تذهب كميات الطحين من خلال تركيب عدادات غازة ومراقبة عمل مرافق الشفاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند ضبط أي خلل.



لقاء المحافظ مع المواطنين بحضور أعضاء المكتب التنفيذي ومجلس المحافظة

وعليه أكد مدير فرع السورية للمخابز دمشق أحمد الحمدان أنه حتى الآن لم يتم تعيين أي مشرف في مخبز (قبر عاتكة) المتوقف منذ فترة، على أن يعود للعمل خلال الفترة القريبة القادمة، مبيناً تعطية المنطقة بـ١٢ رطله يومياً، مضافاً: مخبز الإطفائية سيكون في الخدمة مساء الجمعة القادم.

هذا وتركزت المداخلات أيضاً على واقع المياه في عدد من الأحياء وانخفاض الضخ بين الحين والآخر، حتى وصل سعر خزان المياه إلى ٣٠ ألف ليرة وسط معاناة لسكان حنانيا من هذا الموضوع، لا سيما أن هناك مشكلة سابقة بتسرب المياه من الخط الرئيسي.

وبين المكلف بإدارة مؤسسة مياه عصام الطيار أن حصانيا تتزود من المياه من دمشق، مؤكداً معالجة مشكلة تسرب المياه، وأكد الطيار ضبط كميات المياه المنتجة بين دمشق وريفها وتوزيعها بشكل دقيق من خلال تركيب عدادات غازة ومراقبة عمل مرافق الشفاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند ضبط أي خلل.

• سرور لـ«الوطن»: لا قرار بتخصيص (تكسي الجي بي إس) بـ٢٠ ليتر بنزين كل يومين  
• حسن: لم نخفض المازوت لـ«التربية»  
• الكردي: استيراد كميات من حليب الأطفال تضخ في الأسواق خلال أيام

• الطباع: رقابة على مراقبي المياه وضبط الكميات وتوزيعها بعدالة

• إبراهيم: ٤ آلاف قبر جديد في الخدمة في عذرا

• عضو مجلس محافظة: أين يذهب الطحين المخصص عند توقف المخبز عن العمل لفترة؟

### ٥١ حالة خلال النصف الأول.. المهر مئة غرام ذهب وحق تطليق نفسها

## القاضي الشرعي الأول في اللاذقية لـ«الوطن»: إقبال شبان عرب على الزواج من السوريات لجمالهن

إ محمود الصالح

كشف القاضي الشرعي الأول في اللاذقية أحمد قيراطة عن وجود إقبال كبير على زواج غير السوريين، من العراقيين بالدرجة الأولى والمصريين ثانياً ومن ثم اليمنيين والأردنيين والأتركان، موضحاً بأن معظمهم من أصل سوري.

وقال، لوجظ الإقبال على الزواج من سوريات وينسب مدياً، وبلغ عدد حالات زواج الغير لسوريين من سوريات خلال النصف الأول من العام الحالي في المحكمة الشرعية في اللاذقية ٥١ حالة تقابلها سبع حالات زواج سوريين من زوجات غير سوريات.

وبين القاضي الشرعي في حديث خاص لـ«الوطن» أنه بالتوسع مع الأزواج في التعرف على سبب اختيارهم للسوريات، تبين أن سبب الإقبال هو جمال المرأة السورية تحديداً إذا ما قورنت بقريباتها العربيات من الدول المحيطة إضافة لإجابتها وإجابتها الاجتماعية والاقتصادية وتربية الأطفال ناهيك عن تميزها العلمي وتقونها في هذا السياق عدا تميزها وثأقها لجهة الحضور الاجتماعي والبلقية في الحديث والمهارة في الزواج والبناء، كما أن الزوجات السوريات غير مكلفات، موضحاً أن كل ذلك حسب رأي غير السوريين بالسوريات.

وأشار إلى أنه كان لزاماً على من باب الحرص عليهم التدخل بموضوع المهر وفرض مهر واحد للغائب مقداراً مئة غرام ذهب سوري عيار ٢١ قيراط كحبل صدق وغير مقبوض بإقرار الطرفين ومؤجل يساويه يستحق بأرب الأجلين مع شرط محاولات كثير من وسائل الإعلام المختلفة خاص بأن تلك تطليق نفسها بنفسها مع استحقاقها لتكامل المهر مع امتلاك الزوج لحق الطلاق وذلك رغبة في حماية الحلقة الأضعف وهي الزوجة السورية التي قد تفقد في كثير من حالات طلاقها الأدوات التي تحمي فيها نفسها بنفسها عندما تجد نفسها في بلد ليس وطنها مطرودة من منزل زوجها الذي اختلفت معه وقوانين تلك البلاد.

وتبنيهاً على ما أثير لجهة زواج شاب بمهر مرتفع العام الماضي قال: «هو مجرد حالة شخصية خاصة ولا تعبر عن وجود ظاهرة وما زال المبرورسات مع بعضهما ورغم محاولات كثير من وسائل الإعلام المختلفة لمعرفة أصحاب العلاقة شخصياً لجهة الاسم أو أرقام الهواتف إلا أنه وحفاظاً على حياتها الخاصة واحتراماً تم رفض تزويد جميع الوسائل بالتفاصيل».

دون موافقة الأب

وبين أنه وقع نحو خمسة معاملات زواج بغير موافقة الأب إحداهما كانت لفاتة

تحمي مواطنها أكثر من الزوجة، وبالنسبة لمعاملات زواج السوريين بين أن أغلب المهور المسجلة جداً وأهل الخاطب والمخطوبة يتساملون كثيراً لجهة الصداق.

وتعقبها على ما أثير لجهة زواج شاب بمهر مرتفع العام الماضي قال: «هو مجرد حالة شخصية خاصة ولا تعبر عن وجود ظاهرة وغير مقبوض بإقرار الطرفين ومؤجل يساويه يستحق بأرب الأجلين مع شرط محاولات كثير من وسائل الإعلام المختلفة خاصة بأن تلك تطليق نفسها بنفسها مع استحقاقها لتكامل المهر مع امتلاك الزوج لحق الطلاق وذلك رغبة في حماية الحلقة الأضعف وهي الزوجة السورية التي قد تفقد في كثير من حالات طلاقها الأدوات التي تحمي فيها نفسها بنفسها عندما تجد نفسها في بلد ليس وطنها مطرودة من منزل زوجها الذي اختلفت معه وقوانين تلك البلاد».

وتبنيهاً على ما أثير لجهة زواج شاب بمهر مرتفع العام الماضي قال: «هو مجرد حالة شخصية خاصة ولا تعبر عن وجود ظاهرة وما زال المبرورسات مع بعضهما ورغم محاولات كثير من وسائل الإعلام المختلفة لمعرفة أصحاب العلاقة شخصياً لجهة الاسم أو أرقام الهواتف إلا أنه وحفاظاً على حياتها الخاصة واحتراماً تم رفض تزويد جميع الوسائل بالتفاصيل».

دون موافقة الأب

وبين أنه وقع نحو خمسة معاملات زواج بغير موافقة الأب إحداهما كانت لفاتة



### قرارات في قضايا النفقة وصلت إلى ١٠٠ ألف ليرة للطفل شهرياً أب يرفض تزويج ابنته الصيدلانية من إعلامي

صيدلانية مخطوبة من إعلامي متميز تعنت الوالي في الموافقة ولم يحضر رغم دعوتها أصولاً لبيان سبب رفضه، مضافاً: أجزت اتمام العمارة وباركت بالمهر المفصل أعلاه الذي رضي به الخاطب حبا بمن اختاره فؤاده وفيما بعد علمت أن الأب المذكور تزوجت بنته الست اللواتي قبل الصيدلانية بالطريقة ذاتها وبلا موافقته.

وتابع قائلاً: كما لوحظت كثرة زواج فتيات بعضهن عازبات من رجال يكبرهن في العمر كثيراً ولأسباب مختلفة، لافتاً إلى أن إحدى السيدات وضعت شرطاً خاصاً منذ يومين اشترطت فيه على خاطبها عدم الزواج من زوجة أخرى وعدم قيامه بإعادة طليقتها إلى دتمه.

وبين قيراطة أنه اتخذ قرارات جريئة فيما يتعلق بنفقة الزوجة والأولاد، وهناك بعض الحالات وصلت نفقة الطفل الشهرية

إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، قائلاً: من غير المعقول أن نعطي الطفل نفقة عشرة آلاف ليرة في هذه الظروف.

أسرع طلاق

وتحدث القاضي الشرعي الأول عن أسرع حالة طلاق كانت بعد عشرين يوماً من إتمام المعاملة كانت بلا دخول وخلوة وزواج حقيقي، وهناك حالة طلاق تمت بعد شهرين بمعرفة ٦١ خبيراً وخبيرة باختصاصات مختلفة ومتنوعة، كما قام بإجراء ٦ خبرات زراعية وتقييم عقاري مع مديرية أوقاف اللاذقية فيما يخص عقارات مشد المسكة التي تتم فيها الخبيرة بفرص الاستبدال بحيث تستحصل الأوقاف على نسبة ١٥ و ٨ بالمئة من تقدير القيمة بعد الخبيرة وفق ما هو ظاهر فيما إذا كان العقار زراعياً أم بعل سليخ أو بناء.

### ساعة «التركس» بـ٢٠٠ ألف ليرة

## حرمان أصحاب الآليات الثقيلة من المازوت يعرقل المشاريع الزراعية والتنمية في السويداء

السويداء-عبيد صيموعة

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» من عدد من أصحاب الآليات الهندسية الثقيلة في السويداء حول توقف مخصصات البائتهم من مادة المازوت منذ سنوات وانعكاس عدم تخصيصهم بأي ليتر منها منذ أكثر من أربع سنوات على عملهم وعلى الخدمات الزراعية وغير الزراعية التي يقدمونها وعلى الإنتاج الزراعي وجميع المشاريع التنموية التي تحتاج لهذه الآليات، ومنها تسوية الأماكن التي ستقام عليها المنشآت الحرفية أو الصناعية أو المشاريع المختلفة وغير ذلك من الأعمال التي تساهم في التنمية وتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج.

وأكدوا أن حرمانهم من المادة تسبب بارتفاع أجور العمل وقد انعكس ذلك على الأهالي لعجزهم عن دفع الأجور بعد أن وصلت أجرة الساعة الواحدة لـ«التركس» لأكثر من ٢٠٠ ألف ليرة، فضلاً عن الحفارات وشاحنات نقل مواد الحفريات والكسارات على حد سواء، وخاصة مع صعوبة تأمين مادة المازوت بالسعر الصناعي ووصول سعر الليتر في السوق السوداء لأكثر من ٦ آلاف ليرة.

وأشاروا إلى أن قرار حرمانهم من مخصصاتهم مازال

مستمرًا حتى تاريخه بعد أن كانت الآلية الواحدة تخصص بنحو ٦٠٠ ليتر شهرياً، مطالبين بضرورة إعادة النظر بقرار الحرمان وتخصيصهم بكميات ولو بشكل إسماعي أسوة بسيارات النقل حتى إن كانت نصف الكميات المخصصة سابقاً لكسر تحكم تجار مازوت السوق السوداء بمصدر أوزانهم في ظل الارتفاع الحيف بأسعار المازوت الحر، الأمر الذي تسبب بتوقف آلياتهم عن العمل وانعكس على المزارعين وأصحاب المشاريع الذين لم يعد لديهم أي قدرة على دفع أجور الآلية نتيجة اضطرابهم لرفع سعر الساعة ليقاسم مع غلاء المحروقات، إضافة لمصاريف استهلاك الزيوت والدواليب وأجور السائقين، فضلاً عن الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى توقف عمل الكثير منهم وأيضاً إلى توقف مصدر رزقهم الوحيد.

توجهت «الوطن» بالسؤال إلى لجنة المحروقات ومديرية النقل في السويداء حول أسباب حرمان أصحاب الآليات الثقيلة من مخصصاتها كاملة، فتم التأكيد أن توقيف المخصصات جاء بقرار من الوزارة المعنية منذ عام ٢٠١٨، وحتى تاريخه لم يتم الإبراز عن أي تعديل على القرار والذي يمكن أن يعيد تخصيص تلك الآليات بأي كمية رغم مطالب أصحاب تلك الآليات المتكرر بضرورة إصافهم.

